الرواتب والأجور وملحقاتها

التقرير الشهري حول البند 13

أيلول 2011

بلغ **إجمالي الإنفاق على مخصصات الرواتب والأجور وملحقاتها** في فترة كانون الثاني– أيلول من العام الحالي 2682 مليار ليرة، مسجلاً بذلك ارتفاعًا بقيمة 215 مليار ليرة مقارنة بالفترة نفسها من العام 2010، والذي كان قد بلغ 2467 مليار ليرة. يعود هذا الارتفاع بشكل أساسي إلى (أ) مسألة توقيت الدفعات، (ب) سياسة توظيف مستمرة و (ث) تثبيت المتعاقدين المجندين في قوى الأمن الداخلي. في التفاصيل، جاء هذا الارتفاع نتيجة للزيادات في البنود الثلاثة التالية:

I. مخصصات الرواتب والأجور

سجلت مخصصات الرواتب والأجور ارتفاعاً بقيمة 144 مليار ليرة، من 1837 مليار ليرة في فترة كانون الثاني– أيلول من العام 2010 إلى 1981 مليار ليرة في العام الحالي، كما هو مبين في الجدول أدناه، ويعود هذا الارتفاع بشكلٍ أساسي إلى نمو المدفوعات المقدمة إلى الجهازين العسكري (129 مليار ليرة) والتربوي (42 مليار ليرة). أما الرواتب والأجور للجهاز المدني، فقد تقلصت بقيمة 26 مليار ليرة، مما حدّ من حجم الارتفاع الإجمالي في الرواتب والأجور.

جدول 1: مخصصات الرواتب والأجور

(مليار ل.ل.)	2010 ك2-أيلول	2011 ك2-أيلول
العسكري الجهاز	**1,149**	**1,278**
الجيش	772	851
قوى الأمن الداخلي	302	339
قوى الأمن العام	58	65
قوى أمن الدولة	17	23
الجهاز التربوي	432	474
الجهاز المدني	256	229
تعاونية موظفين الدولة		
الجمارك		
إجمالي الإنفاق	**1,837**	**1,981**

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

➢ الجهاز العسكري

أتى الارتفاع على صعيد الجهاز العسكري، مثلما سجل في الشهر الفائت، نتيجةً لما يلي:

- تسديد الدفعة الرابعة من *فروقات سلسلة الرتب والرواتب* للجهاز العسكري عن الأعوام 1996–1998، المقسمة أساساً إلى ست دفعات[1]، على أن تسدَد بين عامي 2009 و2011.
- تسديد دفعة *فروقات خدمة الميدان* عن الفترة الممتدة بين أيار 2008 وشباط 2011[2]. تجدر الإشارة هنا إلى أن تعويضات خدمة الميدان تعتبر من التقديمات الإضافية التي تتمتع بها عناصر الجهاز العسكري حصراً.

[1] تتم هذه الدفعات بموجب القانون 2008/63 الذي نص على فتح الاعتمادات اللازمة في موازنات 2009-2011 لتغطية فروقات سلسلة الرتب والرواتب عن الأعوام 1996-1998. للمزيد من المعلومات، الرجاء مراجعة تقرير المالية العامة للعام 2009، ص 18-19.

[2] لقد تمت هذه الدفعات بموجب الجدول رقم 6 من القانون 1998/718 المعدل بالمرسوم 1999/90. تجدر الإشارة إلى أن القرار القاضي بإتمام هذه الدفعات قد أقر في البرلمان عبر القانون 2011/151 حيث ضم الجدول رقم 6 رسمياً إلى القانون 2008/63. بناء على ذلك، يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار الزيادة على الرواتب الشهرية التي نص عليها القانون 2008/63 والبالغة ل.ل. 200،000عند احتساب تعويضات خدمة الميدان ابتداء من 1 أيار 2008.

- قرار مجلس الوزراء القاضي *بتثبيت 10637 متعاقد مجند*[3] في قوى الأمن الداخلي. تجدر الإشارة إلى أن قرار التثبيت قد أدى إلى ارتفاع في مدفوعات بدل السكن، والتي تعتبر من التقديمات التي تتمتع بها العناصر المثبتة فقط، كما أدى إلى دفع راتبٍ إضافيٍ عند تاريخ التثبيت[4] (شباط 2011)، إذ أن المتعاقدين المجنَدين يحصلون على رواتبهم في نهاية الشهر، على عكس العناصر المثبتة، والتي تحصل على رواتبها في بداية الشهر.
- قرار مجلس الوزراء القاضي *بتطويع 2500 عنصر إضافي جديد* في قوى الأمن الداخلي[5].
- قرار مجلس الوزراء القاضي *بتطويع 1250 عنصراً جديداً* في قوى الأمن العام[6] في الفترة الممتدة بين العام 2009 ولغاية عام 2011، وقد جرى تقسيمهم وفق ما يلي : تطويع 750 عنصراً عام 2009 و250 عنصراً في كل من عامي 2010 و2011.

➢ **الجهاز التربوي**

أما بالنسبة إلى الارتفاع على صعيد الجهاز التربوي فقد جاء نتيجة للزيادات التالية:

- زيادة في المدفوعات للمرحلتين الابتدائية والمتوسطة (حوالي 24.2 مليار ليرة)
- زيادة في المدفوعات المرحلة الثانوية (حوالي 4.3 مليار ليرة)
- زيادة في المدفوعات للأساتذة المتعاقدين (حوالي 38.3 مليار ليرة)

وتعود هذه الزيادات إلى سببين أساسيين هما تعيين 2835 أستاذ للمرحلة الابتدائية[7] و755 أستاذ للمرحلة الثانوية[8] في السنتين 2010 و2011 من جهة، وإعادة تصنيف المدفوعات العائدة لأساتذة المرحلة الابتدائية المتعاقدين من بند تحويلات (البند 14) إلى بند الرواتب والأجور (البند 13) في مشروع الموازنة العامة لعام 2011، من جهة أخرى. تجدر الإشارة إلى أن التأثير المالي لقرار إعادة التصنيف ظهر مفعوله في نيسان 2011.

➢ **الجهاز المدني**

أما الانخفاض في الرواتب والأجور للجهاز المدني، فيعود بشكل أساسي إلى توقيت الدفعات، وبالأخص دفعات فروقات سلسلة الرتب والرواتب العائدة إلى هذه الفئة.

II. التقديمات الاجتماعية

سجلت التقديمات الاجتماعية ارتفعاً بقيمة 60 مليار ليرة، لتصل إلى 364 مليار ليرة في فترة كانون الثاني–أيلول من العام الحالي، بسبب الزيادات في الدفعات لكل من الجيش وقوى الأمن الداخلي (بقيمة 33 مليار ليرة و25 مليار ليرة على التوالي). أما بالنسبة إلى التقديمات التي أدَت إلى الارتفاع المذكور، فهي بشكل أساسي، الصحية (بقيمة 29 مليار

---

[3] لقد تم هذا التثبيت بموجب قرار مجلس الوزراء رقم 12 تاريخ 2010/3/31 القاضي بتثبيت العدد الإجمالي للمتعاقدين المجندين والرتباء والذي كان قد بلغ في حينها 10637 عنصراً. أما من الناحية النقدية، فإن تأثير هذا القرار قد بدأ بالظهور أواخر شهر شباط 2011. تجدر الإشارة إلى أن العدد الإجمالي للمتعاقدين المجندين والرتباء الذي قد تم تثبيتهم من الممكن أن يكون قد تعدل بعد صدور القرار المذكور.

[4] ما معناه أن المجندين الذين قد تم تثبيتهم قد حصلوا على راتب شهر تشرين الأول في فترة كانون الثاني- أيلول من العام الحالي، أي ما يعادل رواتب عشرة أشهر، مقارنةً برواتب تسعة أشهر في الفترة نفسها من العام 2010.

[5] لقد تم هذا التطويع بموجب قرار مجلس الوزراء رقم 12 تاريخ 2010/3/31 القاضي بتطويع 4000 عنصر إضافي جديد في قوى الأمن الداخلي، منهم 2500 عنصر قد جرى تطويعهم كدفعةٍ أولى حتى الآن.

[6] لقد تم هذا التطويع بموجب قرار مجلس الوزراء رقم 79 تاريخ 2009/5/13، القاضي بتطويع 1250 عنصراً جديداً في الأمن العام، منهم 250 في رتبة مفتش ثان.

[6] لقد تمت هذه التعيينات بموجب المراسيم التالية: المرسوم 2010/4057، المرسوم 2010/3634 و المرسوم 2010/3127.

[8] لقد تمت هذه التعيينات بموجب المرسومين 2010/4427 و2009/2542.

ليرة) والمرض والأمومة (بقيمة 6 مليار ليرة). إن ارتفاع التقديمات إلى الجهاز العسكري نتج عن قراري مجلس الوزراء المتمثلين بتوحيد التعرفة الاستشفائية التي تدفعها الصناديق الضامنة الممولة من الخزينة من جهة، وبتثبيت المتعاقدين المجندين والرتباء في قوى الأمن الداخلي، من جهة أخرى. تجدر الإشارة إلى أن التأثير المالي لهذين القرارين قد بدأ بالظهور في شباط 2011[9].

III. المدفوعات العائدة إلى تعاونية موظفي الدولة

فئة "النفقات الأخرى"، والتي في الغالب تتضمن التحويلات إلى تعاونية موظفي الدولة، عادت تقريباً إلى صورتها الطبيعية في شهر تشرين الأول 2011. وفي التفصيل، إن المدفوعات العائدة إلى تعاونية موظفي الدولة كانت قد انخفضت منذ بداية هذا العام مقارنة بالفترة المماثلة من السنة الفائتة بسبب مسألة توقيت دفع التحويلات إلى التعاونية. ولكن، مع مرور الوقت، ارتفعت التحويلات إلى تعاونية موظفي الدولة تدريجياً، الأمر الذي أدى إلى زيادة في مدفوعات النفقات الأخرى[10] مقدارها 3 مليار ليرة، أي من 159 مليار ليرة سجلت في كانون الثاني– أيلول 2010 إلى 162 مليار ليرة في الفترة المماثلة من العام 2011 .

جدول 2: المخصصات والرواتب والأجور وملحقاتها

(.مليار ل.ل)	مخصصات الرواتب والأجور		التعويضات /6		التقديمات الاجتماعية /7		نفقات أخرى /8		إجمالي نفقات الرواتب والأجور وملحقاتها	
	2010 ك2- أيلول	2011 ك2- أيلول	2010 ك2- أيلول	2011 ك2- أيلول	2010 ك2- أيلول	2011 ك2- أيلول	2010 ك2- أيلول	2011 ك2- أيلول	2010 ك2- أيلول	2011 ك2- أيلول
الجهاز العسكري	**1,149**	**1,278**	**54**	**55**	**301**	**360**	**2**	**2**	**1,507**	**1,695**
الجيش	772	851	36	35	188	221	1	0	996	1,108
قوى الأمن الداخلي1 /	302	339	15	16	89	114	0	0	406	470
قوى الأمن العام 2/	58	65	2	2	17	18	1	1	79	86
قوى أمن الدولة 3/	17	23	2	2	6	7	0	0	25	31
الجهاز التربوي	**432**	**474**	**38**	**43**	**0**	**0**	**0**	**0**	**470**	**517**
الجهاز المدني 4/	**256**	**229**	**47**	**49**	**3**	**4**	**157**	**160**	**462**	**441**
تعاونية موظفي الدولة							134	135	**134**	**135**
الجمارك 5/									**29**	**29**
إجمالي الإنفاق	**1,837**	**1,981**	**139**	**146**	**304**	**364**	**159**	**162**	**2,467**	**2,682**

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

(1) تتضمن التقديمات الاجتماعية المدفوعة لقوى الأمن الداخلي من حساب الأمانات.
(2) تتضمن التقديمات الاجتماعية المدفوعة لقوى الأمن العام من حساب الأمانات.
(3) تتضمن التقديمات الاجتماعية المدفوعة لقوى أمن الدولة من حساب الأمانات.
(4) تتضمن رواتب لوزارة الصحة العامة مدفوعة من حساب الأمانات.
(5) تتضمن هذه الأرقام رواتب وأجور الجمارك مدفوعة من حساب الأمانات، تعويضات خدمة الميدان المدفوعة للجمارك في آذار 2011، ولا تشمل التقديمات الاجتماعية التي تُدفع من صناديق الجمارك. يمكن تصنيف التقديمات الاجتماعية هذه فقط عندما تستلم المديرية العامة للمالية المستندات المرفقة.
(6) تتضمن التعويضات العائلية والنقل وساعات العمل الإضافية وغيرها من التعويضات.

[9] ارتفاع التقديمات إلى الجهاز العسكري نتيجة قرار مجلس الوزراء بتوحيد التعرفة الاستشفائية ظهر في مشروع موازنة 2009 (كزيادة بقيمة 42 مليار ليرة) و في مشروع موازنة 2010 (كزيادة بقيمة 4 مليار ليرة) و في مشروع موازنة 2011 (كزيادة بقيمة 27 مليار ليرة).أما على الصعيد النقدي، فتأثير هذا القرار عام 2010 ترجم بارتفاع قيمته 2 مليار ليرة شهرياً مقارنةً بالعام 2009، و تأثيره سنة 2011 ترجم بزيادة مقدرة بحوالي 2.25 مليار ليرة شهرياً مقارنةً بالعام 2010.

[10] بند "النفقات الأخرى" يتضمن في الغالب مساهمة الدولة في تعاونية موظفي الدولة. أما المكونات الأخرى التي يتضمنها هذا البند فهي (1) المكافآت، (2) مساهمة الدولة في صناديق التعاضد الحكومية لتغطية النواب وموظفي مجلس النواب والقضاة ومساعدي القضاة وقضاة المحاكم الشرعية، و(3) مساهمة الدولة في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي كربّ عمل لتغطية الموظفين الذين لا يستفيدون من تقديمات تعاونية موظفي الدولة وصناديق التعاضد.

(7) تتضمن تقديمات المرض والأمومة والزواج والولادة والوفاة والاستشفاء والتعليم وغيرها من البدلات الطبية والاجتماعية.
(8) تتضمن المكافآت ودعم صناديق التعاضد الحكومية ومساهمة الدولة في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي كربّ عمل.

منشورات وزارة المالية

2011

- ***نشرة تنسيق المساعدات***، أعداد 38-49
- ***واردات السيارات وإيرادات الدولة (1997-2010)***، آذار 2011
- ***إطار إدارة الدين 2010-2015***، آذار 2011
- ***موازنة المواطن لعام 2010***، شباط 2011
- ***نتائج المالية العامة في 2010***، أيار 2011
- ***مرصد المالية العامة – نشرة شهرية***، تشرين الثاني – كانون الأول 2010، كانون الثاني – أيلول 2011
- ***الرواتب، الأجور وملحقاتها- بند 13***، شباط- آب 2011
- ***التحويلات إلى شركة كهرباء لبنان: لمحة شهرية***، تشرين الثاني – كانون الأول 2010، كانون الثاني – أيلول 2011

2010

- ***نشرة تنسيق المساعدات***، أعداد 26-38
- ***تقرير الدين وأسواق الدين الفصلي***، الربع الرابع من العام 2009، الربع الأول-الثالث من العام 2010
- ***شركة كهرباء لبنان: من منظار المالية العامة***، أيار 2010
- ***تقرير لبنان لعام 2010***
- ***نتائج المالية العامة في 2009***
- ***مرصد المالية العامة – نشرة شهرية***، تشرين الثاني وكانون الأول 2009، كانون الثاني – تشرين لأول 2010
- ***تقرير المالية العامة الفصلي***، الربع الأول والثاني من العام 2010
- ***التحويلات إلى شركة كهرباء لبنان: لمحة شهرية***، كانون الثاني – تشرين الثاني 2010
- ***مشروع موازنة 2010 – تقرير مفصّل***، تشرين الأول 2010

2009

- ***نشرة تنسيق المساعدات***، أعداد 14-25
- ***تقرير الدين وأسواق الدين الفصلي***، الربع الأول والثالث من العام 2009
- ***المؤتمر الدولي لمساندة لبنان – باريس III***، التقرير الفصلي، أعداد 9-11
- ***تقرير لبنان لعام2009***
- ***مرصد المالية العامة – نشرة شهرية***، كانون الثاني – تشرين الأول 2009
- ***تقرير المالية العامة الفصلي، الربع الأول –الثالث*** 2009
- ***نتائج المالية العامة في 2008***
- ***مشروع موازنة 2009 – تقرير مفصّل، آب 2009***

لمزيد من المعلومات، الرجاء الاتصال بنا على:

وزارة المالية
مشروع الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)

تلفون: 961 1 981058
فاكس: 961 1 981059

بريد الكتروني: infocenter@finance.gov.lb
الموقع الالكتروني: www.finance.gov.lb